RSM

البزيع وشركاهم
محاسبون قانونيون

جمعية الشفافية الكويتية
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

- مدققون فخريون -

البزيع وشركاهم
محاسبون قانونيون

RSM

البزيع وشركاهم
ص. ب 2115 الصفاة - 13022
دولة الكويت
ت 2410010 965+ ف 2412761 965+
www.albazie.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
جمعية الشفافية الكويتية
دولة الكويت

تقرير البيانات المالية

لقد دققت البيانات المالية المرفقة لجمعية الشفافية الكويتية والتي تتضمن الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2007 وبياني الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى .

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية من مسؤولية إدارة الجمعية . تتضمن هذه المسؤولية إعداد وتطبيق ومراقبة نظام الرقابة الداخلي المتعلق بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواءا كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة وفقا للظروف الملائمة .

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتي هي إبداء الرأي حول البيانات المالية بناءا على التدقيق الذي قمت به. لقد قمت بالتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية .

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية . يتم اختيار الإجراءات استنادا إلى تقدير مدقق الحسابات ، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ . ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي . ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية .

الرأي

برأيي ، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – المركز المالي لجمعية الشفافية الكويتية كما في 31 ديسمبر 2007 وأداؤها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للنشاطات غير التجارية.

تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأيي كذلك ، إن الجمعية تمسك حسابات منتظمة ، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية ، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في السجلات المحاسبية للجمعية ، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدي لم يرد إلى علمي أية مخالفات وقعت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للجمعية .

د . شعيب عبد الله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
البزيع وشركاهم
عضو في RSM العالمية

دولة الكويت
27 يناير 2008

- مدققون فخريون -

جمعية الشفافية الكويتية
الميزانية العمومية
كما في 31 ديسمبر 2007
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجودات	إيضاح	2007	2006
موجودات متداولة :			
نقد في الصندوق ولدى البنوك		**2,223**	40,083
ودائع لأجل	3	**60,000**	-
أرصدة مدينة أخري	4	**13,400**	8,125
مجموع الموجودات المتداولة		**75,623**	48,208
موجودات ثابتة	5	**13,764**	7,821
		89,387	56,029
المطلوبات وأموال الجمعية			
مطلوبات متداولة :			
أرصدة دائنة أخرى		**784**	750
مجموع المطلوبات المتداولة		**784**	750
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		**600**	104
أموال الجمعية :			
الرصيد في بداية السنة / الفترة		**55,175**	-
زيادة الإيرادات عن المصروفات للسنة / للفترة		**32,828**	55,175
مجموع أموال الجمعية		**88,003**	55,175
		89,387	56,029

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (8) جزءا من البيانات المالية

جمعية الشفافية الكويتية
بيان الايرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2007	للفترة من 13 مارس 2006 (تاريخ الإشهار) إلى 31 ديسمبر 2006
الإيرادات :			
تبرعات		**112,000**	75,560
رسوم انتساب واشتراكات الأعضاء		**2,645**	1,305
رسوم دورات تدريبية		**15,000**	1,240
ايرادات فوائد		**2,569**	–
مجموع الإيرادات		**132,214**	78,105
المصروفات :			
مصاريف عمومية وإدارية	6	**96,154**	21,765
إستهلاك	5	**3,232**	1,165
مجموع المصروفات		**99,386**	22,930
زيادة الإيرادات عن المصروفات للسنة / للفترة		**32,828**	55,175

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (8) جزءا من البيانات المالية

جمعية الشفافية الكويتية
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	2007	للفترة من 13 مارس 2006 (تاريخ الإشهار) إلى 31 ديسمبر 2006
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :		
زيادة الإيرادات عن المصروفات للسنة / للفترة	**32,828**	55,175
تسويات :		
إستهلاك	**3,232**	1,165
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	**496**	104
ايرادات فوائد	**(2,569)**	
فائض العمليات قبل التغير في بنود أموال الجمعية	**33,987**	56,444
أرصدة مدينة أخرى	**(3,275)**	(8,125)
أرصدة دائنة أخرى	**34**	750
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**30,746**	49,069
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :		
المدفوع لودائع لأجل	**(80,000)**	-
المحصل من ودائع لأجل	**20,000**	
المدفوع لشراء موجودات ثابتة	**(9,175)**	(8,986)
ايرادات فوائد مستلمة	**569**	-
صافي النقد المستخدم في الإنشطة الاستثمارية	**(68,606)**	(8,986)
صافي (النقص) الزيادة في نقد في الصندوق ولدى البنوك	**(37,860)**	40,083
نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة / الفترة	**40,083**	-
نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة / الفترة	**2,223**	40,083

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (8) جزءا من البيانات المالية

1 - تأسيس ونشاط الجمعية

تم إشهار جمعية الشفافية الكويتية وفقا للقرار الوزاري رقم 29 لسنة 2006 الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 13 مارس 2006 والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم 761 لسنة 2006 الصادر بتاريخ 26 مارس 2006 .

وتتلخص أغراض الجمعية فيما يلي :

1. المساهمة في تحسين صورة الكويت محليا ودوليا في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد من خلال العمل على إبراز المظهر الحضاري والصورة المشرقة لدولة الكويت .
2. نشر القيم الفاضلة في المجتمع والتي تدعو إلى الإصلاح وتناهض الفساد في جميع المجالات .
3. تنمية ثقافة المجتمع في مجال الإصلاح ، ونشر المبادئ والقيم الداعية إلى إيجاد مجتمع خال من جميع أشكال الفساد وسوء استعمال السلطة .
4. العمل على تعزيز مبدأ الشفافية والسعي إلى تفعيل كافة القوانين والقرارات الداعمة لها لدى كافة القطاعات الحكومية والأهلية .
5. اقتراح معالجة نواحي القصور التشريعي واللائحي في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد واستغلال السلطة للمنفعة الشخصية .
6. البحث في أسباب الفساد واقتراح وسائل علاجها وتلافيها وإيصالها إلى الجهات المختصة .
7. تقوية العلاقات والروابط الإجتماعية بين أعضاء الجمعية ، من خلال إقامة الأنشطة الاجتماعية للأعضاء .

بلغ عدد موظفي الجمعية 8 موظفين كما في 31 ديسمبر 2007 (2006 – 4 موظفين) .

إن العنوان البريدي المسجل للجمعية هو : صندوق بريد رقم 655 ، اليرموك 72657 – دولة الكويت .

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الجمعية بتاريخ 27 يناير 2008.

2 - السياسات المحاسبية

يتم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ- أسس الإعداد :

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية. إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الجمعية مماثلة لتلك المطبقة فى الفترة السابقة .

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجمعية . لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح 2 (ط) .

المعيار والتعديلات على المعيار والجارية التأثير في 2007

طبقت الجمعية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 "الأدوات المالية : الإفصاحات" والتعديلات المتممة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" والمتعلقة بتعديل وإضافة إفصاحات متعلقة بالأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها والإفصاحات عن رأس المال على التوالي .

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير والتفسيرات التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ولكنها غير جارية التأثير ولم تطبق من قبل الجمعية حتى الآن :

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" (المعدل)

إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (المعدل) والذي سوف يصبح جاري التأثير في الفترات السنوية التي ستبدأ في أو بعد 1 يناير 2009 ، سوف يؤثر على عرض البيانات المالية ليعزز من فائدة المعلومات المعروضة .

ب - موجودات ثابتة :

تتضمن التكلفة المبدئية للموجودات الثابتة سعر الاقتناء وأي تكلفة مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل . يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الموجودات الثابتة ، مثل التصليحات والصيانة والتجديد الكامل في بيان الإيرادات والمصروفات في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها . في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الموجودات الثابتة إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً ، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الموجودات الثابتة .

تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصة الاستهلاك المتراكم وخسائر الهبوط في القيمة .عند بيع أو استبعاد الموجودات ، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الإيرادات والمصروفات .

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الموجودات الثابتة كما يلي :

	سنوات
أثاث وديكورات	5
أجهزة وأدوات	3

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفقتين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات الثابتة.

جـ - انخفاض قيمة الموجودات :

في تاريخ كل ميزانية عمومية ، تقوم الجمعية بمراجعة القيم الدفترية للموجودات للتأكد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يجب تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة ، إذا وجد . إذا لم يكن من الممكن احتساب القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الجمعية تقدير القيمة القابلة للاسترداد من وحدة توليد النقد للأصل التابع لها .

القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى . يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب . يجب أن يكون سعر الخصم سعر يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للأصل المقدرة (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد . يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل ، إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة ، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد . يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري للأصل (أو وحدة توليد النقد) بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض مباشرة في بيان الإيرادات والمصروفات إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

د - الدائنون :
يتم إدراج الدائنين مبدئيا بالقيمة العادلة و تقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

هـ - مكافأة نهاية الخدمة للموظفين :
يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الخاص وعقود الموظفين . إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف فيما لو تم إنهاء خدماته في تاريخ الميزانية العمومية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام .

و - تحقق الإيرادات:
يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للجمعية. يتم تحقق الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للجمعية ، إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع . تستند الجمعية في التقديرات على النتائج التاريخية ، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حدة.

<u>إيرادات الفوائد</u>
تحتسب إيرادات الفوائد ، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية . عندما يكون هناك انخفاض في المدينين ، تقوم الجمعية بتخفيض القيمة الدفترية لتلك المبالغ إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تقدر بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المتعلق بالأداة المالية، ويتم الاستمرار في إطفاء الخصم كإيراد فوائد.

ز - الأدوات المالية :
تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في الميزانية العمومية نقد في الصندوق ولدى البنوك ، ودائع لأجل ، أرصدة مدينة أخرى ، وأرصدة دائنة أخرى . يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بتلك الأدوات المالية وقياسها في السياسات المحاسبية المتعلقة بها والمتضمنة في هذا الإيضاح.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقيات التعاقدية.

ح - الأحداث المحتملة :
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق منافع إقتصادية مستبعداً .
لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية مرجحاً.

ط - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :
إن الجمعية تقوم ببعض التقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية . إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة . قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء:
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجمعية والمبينة في إيضاح 2 ، قامت الإدارة بأبداء الأراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية .

1- تحقق الايراد :
يتحقق الإيراد عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للجمعية ، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها . إن تحديد خصائص تحقق الإيراد كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب أراء هامة .

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:
إن تحديد المبلغ القابل للاسترداد المستحق من العملاء والعوامل المحددة لاحتساب انخفاض في قيمة المدينين تتضمن أراءا هامة .

ب - التقديرات والافتراضات:
إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ الميزانية العمومية والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:
إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات . إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الجمعية سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها . يتم إعدام الديون الرديئة عندما يتم تحديدها .إن تحديد مبلغ المخصص والمبالغ المعدمة تتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة.إن المخصصات وإعدام الذمم المدينة تخضع لموافقة الإدارة.

3 - ودائع لأجل
إن الودائع لأجل مودعة لدى مؤسسة تمويلية اسلامية محلية ، وتستحق خلال فترة تزيد عن 3 أشهر وأقل من سنة من تاريخ الايداع ، وتكتسب فائدة سنوية بمعدل يتراوح من 4.5 % إلى 4.8 % (2006 - لاشئ) .

4 – أرصدة مدينة أخرى

2006	**2007**	
8,125	**11,200**	مصاريف مدفوعة مقدما
–	**2,000**	إيرادات فوائد مستحقة
–	**200**	موظفون مدينون
8,125	**13,400**	

5 – موجودات ثابتة

المجموع	أجهزة وأدوات	أثاث وديكورات	
			التكلفة :
8,986	3,124	5,862	في 31 ديسمبر 2006
9,175	4,114	5,061	الإضافات
18,161	**7,238**	**10,923**	**في 31 ديسمبر 2007**
			الإستهلاك المتراكم :
1,165	588	577	في 31 ديسمبر 2006
3,232	1,473	1,759	المحمل على السنة
4,397	**2,061**	**2,336**	**في 31 ديسمبر 2007**
			صافي القيمة الدفترية:
13,764	**5,177**	**8,587**	**في 31 ديسمبر 2007**
7,821	2,536	5,285	في 31 ديسمبر 2006

6 – مصاريف عمومية وادارية

للفترة من 13 مارس 2006 (تاريخ الإشهار) إلى 31 ديسمبر 2006	**2007**	
		تكاليف موظفين:
1,950	**9,411**	رواتب وأجور
104	**496**	مكافأة نهاية الخدمة
97	**949**	إجازات موظفين
2,151	**10,856**	
–	**20,230**	مصاريف مؤتمرات ومنتديات
12,000	**18,000**	إيجارات
635	**14,374**	مصاريف دورات تدريبية
–	**6,713**	مصاريف سفر
–	**6,369**	مصاريف إعلان
2,329	**4,287**	مطبوعات
–	**2,435**	مصاريف ترجمة
4,650	**12,890**	مصاريف متنوعة
21,765	**96,154**	

7 – حساب بنكي برسم الأمانة

يوجد حساب بنكي بإسم جمعية الشفافية الكويتية لدى أحد البنوك المحلية برصيد 908 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2007 (2006 – 912 دينار كويتي) ، وهو حساب يخص التحالف المدني للإصلاح والشفافية (شمعة) والذي يضم 11 جمعية نفع عام و16 نقابة عمالية . إن رصيد هذا الحساب لا يؤثر على البيانات المالية لجمعية الشفافية الكويتية.

8 – إدارة المخاطر المالية

عوامل المخاطر المالية

تتعامل الجمعية ضمن نشاطها الاعتيادي في الأدوات المالية الأولية مثل نقد في الصندوق ولدى البنوك ، ودائع لأجل ، أرصدة مدينة أخرى ، وأرصدة دائنة أخرى ، وتعتبر القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية كما في 31 ديسمبر مساوية تقريبا للقيمة العادلة لها .

مخاطر سعر الفائدة :

إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة . حاليا لا تتعرض الجمعية لهذا النوع من المخاطر .

مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الجمعية لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في النقد لدى البنوك والمدينين . إن النقد لدى البنوك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة . كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (إن وجد) . إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة لإنخفاض أهميته النسبية .

مخاطر السيولة :

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة الجمعية على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية . ولا يوجد لدى الجمعية حاليا مخاطر سيولة جوهرية .

مخاطر التدفق النقدي :

إن خطر التدفق النقدي هو خطر تقلب مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأداة مالية نقدية ، ولا يوجد لدى الجمعية حاليا خطر تدفق نقدي جوهري .

القيمة العادلة للأدوات المالية :

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن مقابله تبادل أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية ، ويتم الحصول على القيم العادلة من خلال أسعار السوق المعلنة وطرق التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى تعتبر مناسبة . كما في 31 ديسمبر ، إن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية .